

Distr.  
GENERAL

A/50/886  
S/1996/168  
6 March 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الخمسون  
البندان ٥٥ و ١١٢ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص  
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام  
من القائم بالأعمال بنيابة للبعثة الدائمة لليونان  
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن ألفت انتباحكم إلى ما يلي:

كما لعلكم تعلمون، اعترف زعيم الطائفة القبرصية التركية، ر. دينكتاش، في مقابلة أجرتها معه مؤخرًا إحدى قنوات التلفزيون القبرصي، بأنه أثناء الغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤، قتلت القوات غير النظامية القبرصية التركية في الواقع معظم أسرى الحرب اليونانيين أو القبارصة اليونانيين الذين ما زالوا يعتبرون مفقودين. وذكر السيد دينكتاش أنه "كلما تقدم الجيش التركي للأمام، كان يعتقل القبارصة اليونانيين ويسلمهم للمحاربين القبارصة الأتراك. وكان من بينهم أشخاص فقدوا أسرهم أو قراهم. وقد قام هؤلاء الأشخاص بقتل أسرى الحرب بدلاً من إحضارهم إلى مراكز الشرطة أو المخيمات".

وما زالت قضية الأشخاص المفقودين في قبرص مسألة تحظى باهتمام شديد لدى اليونان، حيث أنها تشكل واحدة من أفعى المعالم الإنسانية في مشكلة قبرص. وفضلاً عن ذلك، فمن بين ما يقرب من ٥٠٠ شخص مفقود، هناك ٧٣ مواطناً يونانياً، وهذه مسألة يمكن أن تفسر وحدها الاهتمام الشديد والمتواصل لدى الحكومة اليونانية والشعب اليوناني بشأن أي تطور يتعلق بمصادرهم.

وبناءً على ذلك، يمكنكم بسهولة تفهم الصدمة التي شعرت بها الحكومة اليونانية والألم الذي لا يُطاق الذي اعتبرى الشعب حينما جاهر السيد دينكتاش على نحو ساخر بأن "المحاربين" القبارصة الأتراك قد ارتكبوا هذه الجرائم التي لا تصدق ضد أسرى حرب أو مدنيين بسطاء عَزَل.

والدوافع وراء هذا الاعتراف الاستفزازي غير واضحة في الوقت الحاضر. بيد أنه قد يلاحظ أن "عمليات الكشف" التي أفصحت عنها السيد دينكتاش تتصادف مع الفترة النهاية والحادية من أنشطة اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، التي أنشأتها الأمم المتحدة وتمكنتم أنتم شخصياً من إعادة تنشيطها. وتعتقد الحكومة اليونانية أنه ينبغي ألا تحيد اللجنة عن مسار عملها نتيجة لبيان السيد دينكتاش. وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن تواصل اللجنة عملها في التحقيقات التي تجريها، من أجل التوصل إلى استنتاجات نهائية ولا يمكن الطعن فيها.

ولا يمكن إغلاق قضية الأشخاص المفقودين ولن تغلق عن طريق اعترافات استفزازية، تسعى عبثاً، في جملة أمور أخرى، إلى أن تحل قوات الاحتلال التركية من نصيبها من المسؤولية. ومسؤولية أنقرة جسيمة بالفعل لأن الجيش التركي، وهو يتصرف في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف لعام 1949، لم يوفر الحماية لأسرى الحرب لديه. وعلى العكس من ذلك، ووفقاً لما ذكره السيد دينكتاش، قام بتسلیمهم إلى "المحاربين" لإعدامهم.

وما يتسم بالأهمية الشديدة لنا هو أنه حتى على الرغم من أن الزعيم القبرصي التركي يزعم أنه كان يعلم بالحقيقة منذ البداية، فقد آثر حجبها، بما يشكل تلاعباً بآمال العديد من الأسر وأحزانها. هل يثبت هذا تزاهة وحسن نية مفاوض يفترض أنه يسهم في نش丹 حل عادل ويتمتع بمقومات البقاء لقضية قبرص؟

ومن شأن الجرائم المرفوضة التي ارتكبها الجانب التركي واعترف بها أن تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته. لقد أظهرنا جميعنا قدرنا كبراً من الاهتمام والقلق بشأن حالات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم، ولكن لا يسعنا تجاهل الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في قبرص. وأنا على ثقة من أن الأمم المتحدة ستتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل التحقيق في الملابسات المحددة لهذه الجرائم وعزز المسؤوليات عن الجرائم المناظرة، كما فعلت في حالات مماثلة أخرى.

وفيما يتعلق بالحكومة اليونانية، فهي تحتفظ بحق استخدام كل الوسائل التي في متناولها كي تندد في جميع المحافل المختصة بكل من اشتراكه أو غيره مباشرة في هذه الجريمة، وتعزو المسؤوليات المناظرة الناشئة عنها. بيد أن من المؤكد أن التذديد بل والعقاب ليس هدفاً في حد ذاته. فكما يحدث في كل مكان في جميع أنحاء العالم، من حق أقارب اليونانيين والقبارضة اليونانيين المفقودين أن يتوقعوا الحصول على معلومات بشأن مصير أهاليهم. وإذا أكدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، بعد إجراء التحقيق، بالفعل وفاتهم، فهم يطالبون بالحصول على رفات موتاهم من أجل دفنهم وفقاً للشعائر التي يملئها ديننا وأعرافنا. وأعتقد أن هذا هو أقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي من أجل هؤلاء الأشخاص وحضارتنا وضميرنا.

وأرجو التكرم بمساعدتكم في تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة،  
تحت البندين ٥٥ و ١١٢، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلييس كاسكاريليس  
نائب الممثل الدائم  
القائم بالأعمال بالنيابة

-----